اعلم هذا الكلام مبني موقوف على تسليم امتناع الخلاء والجهة
كما اشرنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا التوجيه لان انقسام
الجهة مستلزم للمكان المركز فيها واذا ثبت هذا ثبت ان وضع
الجهة ليس بالذات وان الكائنات جوهرا كانت قابلة للانقسام
فجميع الجهات كما مر وح لا بد لها من امر محدد وتعيين وضعها
فنقول ان يكون عرضيا والا يجب ان يكون قائمة بالمحدد وكذا ذكر
بعضهم لان جهة الفوق اعني السطح الاعلى من الفلك
الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد فان جهة التحت اعني المركز
ليست قائمة به وان كان تعدد المركز وتعين وضعه ايضا
بالمحدد فحقول تعدد الجهات ليس في خلاء الاستحالة الترجح
ولا في ملاء متساو والا لكانت الجهات مختلفتين بالطبع
ان الماء المتشابه لا يوجد فيه امور متخالفة بالطبع فلا يكون
احد بعديه مطلوبا لبعض الاجسام والاخرى متروكا
لذلك البعض هف ان النار والهواء طالبان بالطبع
للفوق هاربان عن التحت والارض والماء بالعكس فاذا عدد
الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الماء المتشابه قيل
لتوجيه هذا المقام ان تعدد الجهات ليس لذاته بل

Cambridge University Library